أكدوا في مداخلاتهم على التوعية بمخاطر التلوث

البرلمانيون السوريون الأطفال في الإمارات

الوطن

بمشاركة وفد يمثل أطفال سورية بدأت صباح أمس أعمال الجلسة الرسمية للدورة الثالثة للبرلمان العربي للطفل في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتحمل الجلسة وهي الرابعة من الدورة الثالثة للبرلمان العربي للطفل عنوان «المسؤولية المجتمعية» للعضو البرلماني وسيتم تسليط الضوء في هذه الدورة على المسؤولية المجتمعية للعضو البرلماني وكيفية تحفيز أقرانه وبيئته المحيطة ليتحمل الجميع مسؤولياتهم.

وتركزت مداخلات أطفال سورية المشاركين بالجلسة حول تأكيد أن المسؤولية المجتمعية واجب أخلاقي وذات أثر يتحمله أفراد المجتمع جميعاً، وتتلخص بالتوعية بالقضايا الاجتماعية والمشاركة في الأعمال التطوعية التي تخدم المجتمع دون مقابل.

كما لفت أطفال سورية في مداخلاتهم إلى دور المسؤولية المجتمعية في دعم الفئات المحتاجة والمساهمة في حماية البيئة، وقدموا عرضاً لعدد من الأمثلة الواقعية لأطفال سوريين امتلكوا الوعي الكافي لمفهوم المسؤولية المجتمعية لأنهم عاشوه في أسرهم ومدارسهم ومحيطهم، منها مشاركة طلاب المدارس في جمع التبرعات للأسر المتضررة من الزلزال الذي ضرب سورية العام الماضي وتوزيعها عبر الجمعيات الخيرية، والمشاركة أيضاً في حملات التشجير وتأسيس نواد للبيئة في المدارس.

وأكد البرلمانيون السوريون الأطفال في مداخلاتهم على أن الأفكار والمساهمات في العمل المجتمعي واجب على الطلاب تجاه مجتمعهم ويجب الحث على تعميق الروابط بين الطلاب وتوسيع العمل المجتمعي ليشمل مختلف جوانب الحياة، داعين إلى توعية الطلاب للاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي لنشر هذه الأفكار للمساهمة في التنمية المستدامة في مجتمعاتنا العربية، وإعداد برامج توعية بالمدارس والبيئة المحيطة بها، للتوعية بمخاطر التلوث وكيفية الاستفادة من إعادة تدوير المخلفات وتصنيع الحرف اليدوية.

كما بين أطفال الوفد السوري في مداخلاتهم دور الطلاب في التوعية بالجانب الصحي وماقدموه في مدارسهم من أنشطة وحملات توعية حول أهمية النظافة الشخصية بإشراف مختصين إلى جانب التوعية بدور اللقاح في حماية الأطفال من الأمراض، مشيرين إلى أن سورية من الدول الرائدة التي نجحت في القضاء على مرض شلل الأطفال نتيجة حملات اللقاح الدورية، لافتين إلى أهمية إقامة ندوات وأنشطة توعية صحية من الطلاب بإشراف مختصين لتعميق الوعي بالثقافة الصحية والعادات الصحية السليمة.

وكان وفد أطفال سورية الذي يتألف من الأطفال لين عيسى من دار الأمان لأبناء الشهداء، ويامن الموسى ومها شاهين وحيدر بدور من مدارس أبناء وبنات الشهداء، بإشراف مديرة العلاقات العامة في الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان ربيعة الغزالوي، شارك في ورشة عمل نفذها مركز الشارقة للتدريب الإعلامي التابع لهيئة الشارقة للإذاعة والتلفزيون بالإمارات العربية المتحدة تحت عنوان ملامح المتحدث الإعلامي، ضمت ٦٥ طفلاً يمثلون١٦ دولة عربية.

يشار إلى أن وفد أطفال سورية شارك في شباط الماضي بالجلسة الثالثة من الدورة الثالثة للبرلمان العربي للطفل التي عقدت في إمارة الشارقة تحت عنوان «الذكاء الاصطناعي في عيون الأطفال العرب».

والبرلمان العربي للطفل هو إحدى مؤسسات جامعة الدول العربية، ومقره الدائم في إمارة الشارقة، وتشارك الدول العربية بوفود تضم أربعة أطفال من كل دولة يرافقهم مشرف في الفعاليات والبرامج المنظمة، بما فيها الزيارات الميدانية وورشات العمل، إلى جانب التحضير للجلسة العامة التي تعد من أبرز الأحداث في جدول الأعمال.

جدل حول تخصيص مكانها.. واختيار إحدى المدارس مقراً لها

قرار بافتتاح كلية زراعة في جامعة طرطوس

طرطوس- هيثم يحيى محمد

أصدر وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم قراراً يقضي في مادته الأولى بافتتاح كلية الزراعة في جامعة طرطوس اعتباراً من العام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ وفي مادته الثانية بتطبيق اللائحة الداخلية لكلية الزراعة في جامعة تشرين «عامة- بساتين».

وترك هذا القرار ارتياحاً كبيراً في الجامعة والمحافظة نظراً لأهمية وضرورة هذه الكلية للقطاع الزراعي الذي تشتهر به طرطوس، وتأمل تطويره من خلال هذه الكلية وغيرها من المؤسسات التعليمية والقرارات الحكومية المنتظرة، وترافق هذا الارتياح مع المطالبة بافتتاح كلية حقوق سبق أن تم إجراء دراسة لها واقتراحها مع كلية الزراعة.

ومع الإعلان عن قرار افتتاح كلية الزراعة أفادت إدارة الجامعة بأن مقرها سيكون في إحدى المدارس المبنية في حي الطليعة خلف الكراجات الجديدة، وهذا اعترض بعض المختصين بالزراعة، وطالبوا بأن يكون مقرها في مدرسة الثانوية الزراعية بالدريكيش. ووصلت شكوى إلى «الوطن» من الكثير من المهندسين الزراعيين جاء فيها: قرأنا خبراً يفيد بأن كلية الهندسة الزراعية التي تقرر افتتاحها في جامعة طرطوس تم تحديد مقرها في إحدى المدارس بحي الطليعة مع العلم أنه يوجد اقتراح بأن يكون مقرها في بناء الثانوية الزراعية بالدريكيش وهو بناء ضخم وأغلب غرفه شاغرة وكان من الممكن توفير مبالغ ضخمة للخزينة، والأهم من كل ذلك أن كلية الهندسة الزراعية تحتاج إلى أرض واسعة كي تستخدمها لحقول تجارب وأبحاث وهذه المساحة من الأرض متوافرة بجوار الثانوية الزراعية في الدريكيش.

رئيس جامعة طرطوس محمد ديوب رد على هذه الشكوى بالقول: إن المدرسة التي تم اختيارها لتكون مقراً للكلية، هي مدرسة حديثة يملكها مجلس المحافظة وهي مناسبة من حيث وضعها الفني ومكانها قريب من الكراجات حيث توجد سهولة ويسر في الوصول إليها، بخلاف الثانوية الزراعية التي توجد صعوبات في وصول الطلاب والكادر التدريسي إليها كونها تقع بعد مدينة الدريكيش بعدة كيلو مترات، إضافة إلى أن المبنى مستعمل وقديم ويحتاج إلى إعادة تأهيل وتجهيز.

وأضاف ديوب: رغم ذلك يمكن إعادة دراسة مقر الثانوية الزراعية من كل الجوانب واتخاذ القرار المناسب بالنقل إليها من عدمه بعد مضي السنة الأولى أو السنة الثانية للافتتاح.

٢٩٦٢ طالباً وطالبة لامتحانات الدورة التكميلية الثانية بالحسكة

الحسكة - دحام السلطان

أنجزت مديرية تربية الحسكة استعداداتها النهائية للدورة التكميلية الثانية لامتحانات شهادة الثانوية العامة والشرعية والمهنية بكل فروعها، والتي ستبدأ اعتباراً من يوم الخميس القادم المصادف في الخامس والعشرين من شهر تموز الجاري حتى يوم الخميس الثامن من شهر آب المقبل.

وأكدت مديرة تربية الحسكة إلهام صورخان في تصريح لـ«الوطن» أنه تم استكمال كل التجهيزات وتوفير كامل مستلزمات النجاح للعملية الامتحانية للشهادة الثانوية العامة والشرعية والمهنية بمختلف فروعها، وتأمين كل متطلبات نجاحها على غرار الدورة الأولى بالتعاون والتنسيق مع كل الجهات المعنية الوصائية والمؤسسات الحكومية الشريكة مع التربية من خلال تأمين الآليات اللازمة وتوفير عناصر الحماية الدائمة لمراكز الامتحانات، إضافة إلى تأمين الآليات اللازمة لنقل المراقبين ومندوبي التربية وتوزيع أسئلة الامتحانات على المراكز وضمان وصولها إلى المراكز في مواعيدها المحددة على مستوى المحافظة.

وبيّنت مديرة التربية أن دائرة الامتحانات بالمديرية قامت بإعداد قواعد البيانات اللازمة للطلاب المتقدمين إلى الامتحانات بصفتي «مُحسّن ومكمل» بكل فروع الشهادة المختلفة والبالغ عددهم ٣٩٦٢ طالباً وطالبة، مشيرة إلى أن عدد طلاب الفرع العلمي بلغ ٢٩٩٥ طالباً وطالبة منهم ٢٣٤٧ محسناً و٦٤٨ مكملاً، أما بالنسبة لعدد طلاب الفرع الأدبي فقد بلغ عددهم ٨٣٢ طالباً وطالبة منهم ٣٨٩ محسناً و٤٣٤ مكملاً، أما عدد طلاب الشهادة الثانوية الشرعية فقد بلغ ٢١ طالباً وطالبة، منهم ١٧ محسناً و٤ مكملين، بينما بلغ عدد طلاب وطالبات الشهادة الثانوية المهنية ١١٤ طالباً وطالبة ١٠٢ مهني صناعي منهم ٣١ محسناً، و٧١ مكملاً، و٩ طلاب مهني تجاري مكمل، و٧ طالبات نسوي مكملات.

يُذكر أن نسب النجاح في الشهادة الثانوية العامة للفرع العلمي وصلت في الدورة الأولى إلى ٥٤,٢٤ بالمئة، على حين أن نسبة النجاح في الفرع الأدبي ٢٠,٥٠ بالمئة، التي بدورها انخفضت عن نسبة النجاح المسجّلة في العام الماضي التي كانت ٥٦,٩٦ بالمئة.

مدير التموين: خطأ في توزيع إعطاء التراخيص للمحطات في المحافظة سببّ ضغطاً عليها

السويداء تشتكي نقصاً في المازوت والبنزين

ضبط ثلاث محطات مخالفة بجرم التصرف غير المشروع بالمازوت والبنزين

السويداء -عبير صيموعة

شكاوى عديدة وصلت لـ«الوطن» من أصحاب المحطات على ساحة المحافظة تؤكد عدم وجود عدالة في توزيع طلبات المازوت والبنزين، موضحين في شكواهم أن كثيراً من محطات القرى وبعض المناطق لا تحصل سوى على طلب واحد من البنزين خلال شهرين أو ثلاثة، على حين تحصل محطات المدن على أكثر من ٢٥ طلباً شهرياً وصولاً إلى ٣٠ طلباً بمعدل طلب واحد يومياً، مطالبين بضرورة العدل بتخصيص الطلبات وإيجاد آلية محددة تسمح لهم بالحصول على المحروقات لزوم تشغيل محطاتهم خاصة أن كل محطة عاملة تشكل مصدر رزق لأسر العاملين ضمنها ومنهم صاحب المحطة.

بدوره مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء علاء مهنا أكد في تصريح لـ«الوطن» أن الإشكالية في توزيع طلبات المحطات تكمن بالعدد الكبير للمحطات ومراكز التوزيع على ساحة المحافظة الذي يصل إلى ١٦٤ محطة ومركزاً، منها ١٤٨ مركز محطة عاملة والذي لا يتوازى أو ينسجم مع التوريدات القليلة للمحافظة من مادتي البنزين والمازوت.

وأضاف: تعاني المحافظة نقصاً شديداً في التوريدات إذ إن حاجة المحافظة يومياً من مادة المازوت تصل إلى ١٠ طلبات تقريباً، على حين لا يصل منها سوى ٦ طلبات وهي غير كافية لتغطية جميع القطاعات الحكومية حيث يحتاج قطاع المخابز يومياً إلى طلب ونصف الطلب، وقطاع المياه إلى طلب على أقل تقدير تضاف إليها الصحة والخدمات الفنية ومراكز الاتصالات ومعمل التقطير.

وأشار مهنا إلى قطاع النقل الجماعي الذي يحتاج وسطياً إلى ٤ طلبات ونصف الطلب يومياً لتأمين النقل على مستوى المحافظة وفق الآليات المسجلة والمحددة على ساحة المحافظة من نقل داخلي وخارجي بالواردات انعكس سلباً على منح الآليات الخاصة والجرارات مخصصاتها من مادة المازوت، مضيفاً: ونظراً لعدم القدرة على تخفيض الكميات المخصصة لقطاعي المياه والأفران فإن ذلك أدى إلى ضرورة التخفيض لقطاع النقل حصراً نتيجة القصور بالكميات المطلوبة، موضحاً أنه يتم العمل وفق آلية محددة من المكتب التنفيذي بهذا الخصوص.

وفيما يتعلق بمادة البنزين أكد مهنا أن العدد الكبير للمحطات ومراكز التوزيع وفق الكميات الواردة للمحافظة انعكس على عدالة التوزيع للمحطات، موضحاً أن حاجة المحافظة تتجاوز يومياً ٧ طلبات، على حين الواصل منها لا يتجاوز ٥ طلبات وأقل في بعض الأيام.

وأضاف: كما أن آلية توزيع الطلبات وفق التعليمات وقرار رئاسة الوزراء تقضي بارتباط آلية التوزيع بعدد المشتركين في كل محطة، أي بناء على رغبة المواطن الأمر الذي أدى إلى ورود العديد من الشكاوى من أصحاب المحطات لوجود محطات تحصل على ٢٥ طلب بنزين شهرياً، على حين أن بعض المحطات لا تحصل على طلب واحد خلال شهرين أو ثلاثة وخصوصاً في القرى، إضافة إلى وجود أخطاء سابقة تتعلق بالتوزيع الجغرافي للمحطات ومنح التراخيص، حيث إن بعض القرى توجد فيها ٣ محطات وهناك مناطق تتضمن أكثر من ١٠ قرى لا توجد فيها محطة واحدة وهو خطأ في إعطاء التراخيص.

وأكد مهنا أن ملف المحروقات متابع بشكل دقيق من شعبة (المكاييل) ومراقبي الجرد في المديرية، مشيراً إلى أنه يتم الجرد والمعايرة بشكل دائم وشبه يومي وفق مسارات معينة بحيث يتم التأكد من دقة العيار وكمية البنزين الممنوحة للمواطنين والجرد بشكل مفاجئ ودوري، لافتاً إلى أنه خلال الأسبوع الماضي ومن خلال أعمال الجرد والمراقبة تم ضبط ٣ محطات مخالفة بجرم التصرف غير المشروع بالاحتياطي من مادتي المازوت والبنزين ومخالفة الرصيد العادي، وبناء عليه تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق تلك المحطات.